دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	عوامل نصب الأسماء في القرآن الكريم
المؤلف الرئيسي:	علي، عبدالمتعال محجوب محمد
مؤلفين آخرين:	الزاكي، محمد آدام(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1999
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 235
رقم MD:	662221
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية اللغة العربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	إعراب القرآن، نحو القرآن، نصب الأسماء، السور و الآيات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/662221

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية اللّغة العربية

قسم الدّراسات العليا

الدّراسات النّحوية واللّغوية

بحث: مقدّم لنيل درجة الماجستير

بعنوان:-

عواملُ نصب الأسماء في القرآن الكريم

إعداد الطالب :-

عبد المتعال محجوب محمد على

إشراف الدكتور :

محمد آدم الزاكى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

﴿ الرحمن (١) علم القرآن (٢) خلق الإنسان (٣) علمه البيان ﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى والدىّ العزيزين .....

إلى والدتى : التى غمرنى حبها ورحمتها كهلاً ويافعاً .....

وإلى والدى : الذى ما ضنّ بتعبٍ ولا مالٍ فى سبيل تعليمى ، رغم ضيقِ ذات اليد ووَهَنِ الشيخوخة .....

إلى سبب وجودى فى الحياة ، أهدى هذه الرسالة سائلاً الله تعالى لهما الرحمة والمغفرة والرضوان.

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى (وبعد)

لما كان شكر الله سبحانه وتعالى يستوجب المزيد فهو القائل: ﴿ لئن شكرتم لأزيدنّكم ﴾ كان البدء بشكره لزاماً ، فله الحمد والمنة . أحمده وأشكره على التوفيق والقيام بمشاقّ هذا البحث وما يسره عليّ فيما واجهنى من صعوبات .

ثم إنّى أشكر الأستاذ الدكتور / محمد آدم الزاكى الذى أشرف على هذا البحث ورعاه منذ أن كان فكرة وإلى أن أصبح شجرةً باسقةً تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها .فله من الشكر أجزله ومن العرفان أوفاه .

والشكر موصول لكلية اللغة العربية بجامعة أمدرمان الإسلامية التى أتاحت لى هذه الفرصة فى البحث .فلها من الشكر أخلصه ، وجزى الله أساتذتها وإدارتها خير الجزاء .

كما أخص بالشكر القائمين على أمر المكتبة فى جامعتى أمدرمان الإسلامية وإفريقيا العالمية وذلك لما وجدته فيهم من عون، فلهم من الشكر أطيبه ومن الله حسن الثواب.

كما أشكر كل من أعان -ولو بكلمةٍ -فى هذا البحث سائلاً الله سبحانه وتعالى أن ينفع به كلّ من قرأه ، إنه سميع مجيب

عبد المتعال محجوب ** يوليو ١٩٩٩م -الخرطوم

المقدمة

المقدمة

القرآن الكريم كتاب الله الخالد ، تعهّد الله سبحانه وتعالى بحفظه عبر الأزمان ، فقال جلّ ذكره ﴿إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون ﴾ [1] .

والقرآن الكريم منهج حياةٍ لنا نحن المسلمين .ولما كان كذلك كان فهمه فهماً صحيحاً واجباً علينا .فقد قال تعالى ﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدّبروا آياته وليتذكّر أولو الألباب ﴾[2] .

وتدّبر القرآن وفهم معانيه لا يتم إلا بفهم واعٍ للغة العرب ، ولا نغفل فى هذا دور النحو .وصدق الله العظيم الذى يقول ﴿ نزل به الروح الأمين [3] على قلبك لتكون من من المنذرين .بلسان[4] عربىّ مبين ﴾.

وما يبين أهمية النحو وقيمته فى كتاب الله وسنةِ رسوله ﷺ ، ما يبين ذلك ما قاله أبوحيان فى(تذكرة النحاة)، قال أبوحيان : [5] ((هذا العلم من الواجبات[6] يدلّ عليها أمور : : الأول :إنا مكلفون بالشرائع الواردة بلغةٍ ، ولا سبيل إلى معرفتها إلا بالنحو ، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به –وكان مقدوراً للمكلّف –فهو واجب ....ثم قرّر أنّ النحو من فروض الكفاية وهو الذى إذا قام به واحدٌ سقط التكليف عن الباقين، قال: وهذا العلم ليس كذلك ، بل يجب فى كل عصر أن يقوم بهذا العلم قومٌ يبلغون حد التواتر ، وذلك لأنّ معرفة الشرع لا تحصل إلا بمعرفة اللغة والنحو ، والعلم بهما لا يحصل إلا بالنقل المتواتر ، لأنه لو انتهى النقل فيها إلى أحد الآحاد لصار الاستدلال على جملة الشرع استدلالاً يجيزه الواحد ، فحينئذٍ يصير كل الشرع مظنوناً لا قطوعاً به وذلك غير جائز وإن كان كذلك ثبت أنّ القائمين بنقل اللغة والنحو لابد أنْ يبلغوا حدّ التواتر

---

[1] الآية ٩ من سورة الحجر

[2] الآية ٢٩ من سورة ص

[3] المراد جبريل عليه السلام

[4] اللسان :اللغة .

[5] ص ٦٨٨ ، ٦٨

[6] علم النحو

فظهر أنّ العناية بهذا العلم يجب أن تكون أتّم من العناية بسائر العلوم وذلك مما يزيده مرتبة ومنقبة)) .

ويقول الدكتور محمود فحّال :((وجميع العلوم النقلية -على جليل شأنها - . لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها ، بغير هذا العلم ، فهل ندرك كلامَ الله تعالى ونفهم حقائقَ التفسير وأحاديثَ الرسولِ ﷺ وأصولَ العقائدِ وأدلةَ الأحكام والفقهَ الإسلاميّ والبحوثَ الشرعيةَ إلا بإلمام النحو وإرشاده))[1] .

ولم يقصّرالعلماءُ عبر الأزمان فى وضعِ أصولِ النحو ، وقواعدِ العربيةِ التى تعين على ذلك الفهم ، وتحفظ الألسنة سليمة لتلاوة هذا الكتاب -أعنى القرآن الكريم - وحفظه ، وتدبر معانيه ومراميه ، ومن أجل ذلك كانت هذه الدراسة .

إن المنصوبات فى القرآن الكريم كثيرةٌ جداً ، يفيض بها القرآن ، ولا شك أن هنالك عوامل أدت إلى هذا النصب، ومن أجل بيان هذه العوامل كانت هذه الدراسة .

والمنهج الذى اتبعته فى هذه الدراسة هو استخراج هذه العوامل من مظانها ودراستها وبيان معمولاتها ثم دراسة هذه العوامل فى القرآن ، وإيضاح ما استعمل فى لغة العرب ولم يستعمل فى القرآن الكريم .

وهى -بعد- دراسةٌ إحصائيةٌ فى الباب الأول ما عدا الفصل الأول -والباب الثانى كاملاً ، وهى دراسة نموذجية (يأخذ نماذج من القرآن) فى الباب الثالث.

وقد قسمت هذه العوامل إلى ثلاثة أبوابٍ:-

الباب الأول :العامل الفعلى

وهو يتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : فى الأفعال التامة

الفصل الثانى : الأفعال الناقصة .ويتضمن مبحثين :-

المبحث الأول : كان وأخواتها

المبحث الثانى : ظن وأخواتها .

الفصل الثالث : العامل الفعلى المحذوف .

---

[1] النحو قانون اللغة ص ١٠

الباب الثاني : فى العامل الحرفى وهذا الباب يشمل ثلاثة فصول :-

الفصل الأول :إنّ وأخواتها

الفصل الثانى :(ما) (ولا)المشبهات ب (ليس)

الفصل الثالث :لا النافية للجنس .

الباب الثالث : فى العامل الإسمى وقد قسّمت هذا الباب إلى ثلاثة فصولٍ

الفصل الأول :فى عمل المصدر .

الفصل الثانى: فى عمل اسم الفاعل .

الفصل الثالث:فى عمل اسم الفعل .

وقد حرصت على كتابة خلاصة آخر كل فصلٍ تعطى فكرة واضحة عنه .

وفى نهاية البحث كتبت خلاصةً عامةً شاملةً تتضمن ما فتح الله به علينا من نتائج .

أمّا مصادر هذا البحث ومراجعه فتنقسم إلى قسمين كبيرين :

١- كتب التراث : لأئمة النحو كسيبويه والمبرد والزمخشرى وابن يعيش وأئمة المدرسة الأندلسية كابن مالك وابن عقيل وأئمة المدرسة المصرية كابن هشام والسيوطى.

٢- كتب العلماء الذين عنوا بدراسة القرآن، وعلى الأخرى بنحو القرآن ، ككتاب البحر المحيط لأبى حيان ومعانى القرآن للفراء وإملاء مامنّ به الرحمن للعكبرى والبيان لابن الأنبارى والبرهان للزركشى .

وأما أهم المصادر فى هذه الدراسة فهى :

١- القرآن الكريم .

٢- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقى .

٣-الكتاب لسيبويه.

٤- معانى القرآن للفراء .

٥- المقتضب للمبرد.

٦- مؤلفات بن هشام وأهمها :أوضح المسالك، واللمحة البدرية ،وشذور الذهب .

٧-مؤلفات السيوطى وأهمها :الأشباه والنظائر ،وهمع الهوامع.

٨-البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى .

٩-البيان لابن الانبارى .

١٠-مؤلفات ابن مالك وابن عقيل وأهمها (التسهيل) لابن مالك و(شرح الكافية الشافية)لابن مالك ،وشرح ابن عقيل .

١١- كتب القراءات : كالنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى.

والإقناع لابن باذش والمحتسب فى القراءات الشاذة لابن جنى .

ولست أزعم -بهذه الدراسة المتواضعة فى عوامل نصب الأسماء فى القرآن الكريم- ،لست أزعم أنى أتيت كل جوانبها وبلغت المدى ،لكن -ويعلم الله وحده -كم بذلت فيها من جهدٍ ومالٍ . وكنت كلما تعبت وعانيت أتمثل قول المتنبىء :

وإذا كانتِ النفوسُ كبارًا ******تعِبَتْ فى مرادِها الأجسامُ

وأقول مرةً أخرى هذا جهدى أقدمه بين يدى القارئ ،فإن وجد عنده قبولاً فبتوفيق الله وعونه وإذا قصّرت فحسبى أنى قد بذلت جهداً ، والكمال لله وحده.

وما أجمل قول من قال : [1]

ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها **** كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه .

---

[1] ((والبيت للمهلبى ،مولّد ، قبله كما فى حاشية السيوطى :

إذا نحن غبنا عنه لم يجر ذكرنا ******وإن نحن جئنا صدّنا عنه حاجبُه))

حاشية الأمير على المغنى (١/٥)

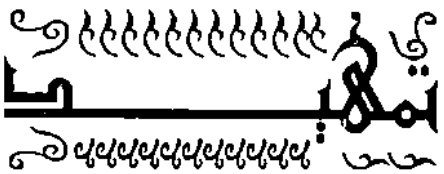
تمهيد

تمهيد

شغلت قضية (العامل) قديماً وحديثاً بال النحاة والباحثين .فما من كتاب فى النحو إلا وتجد هذه القضية قد أخذت حيزاً كبيراً منه ، بل لا يكاد بابٌ من أبواب النحو يخلو من ذكر العامل .

وإذا ذهبنا نتتبع الآثار النحوية لقدامى النحويين(كالكتاب) لسيبويه و(المقتضب)للمبرد وغيرهما ، وجدنا قضية العامل تمتلىء بها أبوابه وفصوله .

فسيبويه إمام المدرسة البصرية –بل إمام النحاة بلا منازع –يكاد يؤسس كتابه على نظرية العامل ((وتتداخل نظرية العامل فى كل أبواب الكتاب وفصوله ،بل لا نغلو إذا قلنا إنها دائماً الأساس الذى يبنى عليها حديثه فى مباحث النحو))[1] .

ونذكر شيئاً من أبواب سيبويه لندل بها على ما قلنا . فى الحديث عن (إنّ وأنّ) قال سيبويه :[2] ((أمّا أنّ وما عملت فيه صلة لإن الخفيفة ، وتكون اسماً ألا ترى أنك تقول : قد عرفت أنك منطلق ، فأنك فى موضع اسم منصوبٍ كأنك قلت قد عرفت ذاك، وتقول بلغنى أنك منطلق فأنك فى موضع اسمٍ مرفوع، كأنك قد قلت بلغنى ذاك (فأنّ) الأسماءُ التى تعمل فيها صلةٌ لها ، كما أنّ (أنِ) الافعالُ التى تعمل فيها صلةٌ لها))

فسيبويه هنا يتحدث عن عمل الحروف فى الأسماء ويوازن ذلك بعمل (أن)فى الأفعال .هذا فى عمل الحروف .وفى نفس الصفحة يتحدث عن عمل الأفعال ، قال :(هذا باب من أبواب أنّ ، تقول ظننت أنّه منطلق فظننت عاملة ، كأنك قد قلت ظننت ذاك وكذلك وددت أنّكَ ذاهبٌ لأنّ هذا فى موضع ذاك إذا قلت وددت ذاك ، وتقول لولا . أنه منطلق لفعلت فأنّ مبنية على لولا كما تُبنى عليها الأسماء . وتقول لو أنّه ذاهب لكان خيراً له ، فأنّ مبنية على (لولا) كأنك قلت لو ذاك ،ثمّ جعلت (أنّ) وما بعدها فى موضعه ، فهذا تمثيل)).

ومسألة (العامل) لا يكتفى سيبويه بتطبيقها على ما يعمل فى الأسماء فحسب بل يجعلها عاملة فى الأفعال ، فقد أورد باباً سماه:(باب ما يعمل فى الأفعال فيجزمها) تحت

---

[1] المدارس النحوية لشوقى ضيف ص ٦٤

[2] الكتاب ٤٦١/١

هذا العنوان قال :[1]((وذلك لم ولّما واللام فى الأمر وذلك قولك لينعل ولا فى النهى وذلك قولك ((لاتفعل فانما هما بمنزلة لم ..))

ثم عقّب سيبويه على هذا الباب بقوله :[2]((واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون إلا فى هذه الأفعال المضارعة كما أنّ الجرّ لا يكون إلا فى الأسماء)).

ويذكر سيبويه (العامل)فى موضعٍ آخر ، قال –وهو يبوّب لإنّ وأخواتها [3] ((هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهو من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل ولا تصرّف تصرّف الأفعال،كما أنّ عشرين لا تصرف تصرف تصرّف الأسماء التى أخذت من الأفعال وشبهّت بها فى هذا الموضع ، فنصبت درهماً لأنه ليس من نعتها ولا هى مضافة اليه ، و لم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ولكنه واحدٌ بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب فى زيدٍ إذا قلت هذا ضاربٌ زيداً ، لأنّه (زيداً) ليس من صفة الضارب ولا محمولاً على ما حمل عليه الضارب . وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال ، وهى إنّ ولكنّ ، وليت، ولعلّ وكأنّ .))

والملاحظ انّ أن سيبويه بهذا السرد قد قال بعمل الحرف والفعل والاسم ومثّل لهذا الأخير بالضارب .

وفى الحديث عن الاستثناء يذكر العامل ،قال سيبويه : [4] ((هذا باب ما حمل على موضع العامل فى الاسم وما عمل فيه فى موضع اسمٍ مرفوعٍ أو منصوب)) .ثم مثّل له .

وفىموضع آخر يذكر الحال وأنّ العامل فيه هو الفعل قال سيبويه [5] :((هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه وليس بمفعول)).ثمّ مثّل له بأمثلة تبيّن مراده .

---

[1] الكتاب ١/٤٠٨

[2] المصدرالسابق والصفحة

[3] المصدر السابق ص ٢٧٨

[4] المصدر السابق ص ٣٦٢

[5] الكتاب ١/٢٠

وإذا تركنا سيبويه و(الكتاب) وذهبنا إلى المبرد فى (المقتضب) وجدناه يقول بالعامل ، وحسبنا منه ما يأتى: قال المبرد :[٦] ((هذا باب إعراب ما يعرب من الافعال وذكر عواملها والإخبار عمّا بنى منها ،ثم قال :((اعلم أنّ الأفعال أدواتٌ للأسماء تعمل فيها الحروف الناصبة والجارّة وإن كانت الأفعال أقوى فى ذلك)).

والسهيلى يعرّف الحرف فيقول [١] :((الحرف ما دلّ على معنىً فى غيره)) ثم يشرح التعريف على نحو ما يلى :((وذلك الغير ، إمّا اسم وإما فعلٌ ،وليس للفعل معنىً فى نفسه ، وإنما الذى له معنىً على الحقيقة هو الاسم ، ومن ثمّ وجب ألاّ يكون عاملاً فى غيره على الحقيقة ،ووجب أن يكون الحرف عاملاً فى كل ما دلّ على معنى ٍ فيه ، لأن الألفاظ تابعةٌ للمعانى ، فكما تشبّث الحرف بما دلّ عليه معنىً ، وجب أن يتشبّث به لفظاً ، وذلك هو العمل)).

من هنا نعلم أن السهيلىّ كان من القائلين بالعامل وأن الحرف متشبّث بما يدخل عليه وسمّى هذا التشبّث بالعمل .

واقترن تعريف الاعراب عند النحاة بالعامل ، قال ابن هشام :[٢] ((الإعراب أثرٌ ظاهر أو مقدرٌ يجلبه العامل فى آخر الكلمة))

وفى اللمحة البدرية –لابن هشام أيضاً –((الإعراب تغيرٌ فى الكلمة لعامل)) [٣]

وفى المقدمة الجزولية ، قال الجزولى :[٤] ((الإعراب تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، وفائدته الدلالة على المعنى الحادث بالعامل)) .

---

[٦] المقتضب ٨٠/٤

[١] نتائج الفكر ص ٧٤

[٢] أوضح المسالك ٣٩/١

[٣] ٢٣٥/١

[٤] ص ٧

والزمخشري يقول :[1] ((والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرفٍ ، فاختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه كقولك جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل)) .

وقريبٌ من تعريف الزمخشري تعريف الشارح ، قال ابن يعيش :[2] ((والإعرابُ الإبانةُ عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها)).

واذا تتبعنا أقوال النحاة وآثارهم لوجدناهم جميعاً يقولون بوجود عاملٍ في النحو ، يعمل في الأسماء الرفع أو النصب أو الجر.

وحسبنا ماذكرنا دليلاً على ما قالوا.

وسار الأمر كذلك ، ولم ينكر أحدٌ (العامل) في النحو ولم يشذ نحويٌّ ليلغي العامل أو يطالب بأن يحذف من كتب النحو ، أو يهاجم نحوياً لأنه قال بالعامل .

حتى إذا كان العصر الأندلسي وجدنا ابن مضاء القرطبي (المتوفى سنة ٥٩٢هـ) يثور على النحو والنحاة فيؤلف كتاباً في ذلك سماه :(الرد على النحاة) .

صدّر ابن مضاء كتابه -الرد على النحاة -بموضوع العامل بل بالدعوة إلى إلغاء العوامل وعقد لذلك فصلاً ، قال ابن مضاء :[3] ((فصل في إلغاء العوامل)) ثم قال ((قصدي أن أحذف من النحو ما يستغني عنه النحويٌّ . وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه . فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصبَ والخفض والجزم لا يكون الا بعامل لفظي ومعنوي . وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم أنّ قولنا : (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في (زيد)والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه ضرب)) ولاحظ أنه -ومنذ اللحظة الأولى -بدأ في تخطئة النحاة ،وقد خصّ سيبويه -علي جليل قدره-بالذكر والتخطئة ، فقال [4] : ((ألا ترى أنّ سيبويه - رحمه الله -قال في صدر كتابه :((انما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرق فيما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ،وليس شيٌ منها إلا

---

[1] المفصل ص ١٦

[2] شرح المفصل ١/٧٢

[3] ص ٦٩

[4] الرد على النحاة ص ٦٩، ٧٠

وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه بغير شيٍ أحدث ذلك فيه))[5]

ثم عقب على كلام سيبويه بقوله :[6] ((فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب ، وذلك بينّ الفساد)).

ثم أخذ ابن مضاء جزءًا من كلام ابن جنى فى الخصائص عن العوامل اللفظية والمعنوية، قال ابن مضاء :[1] (وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح عثمان بن جنى فى خصائصه بعد كلام فى العوامل اللفظية والمعنوية وأمّا فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيءٍ غيره ، فأكّد المتكلم ب (نفسه) ليرفع الاحتمال ، ثمّ زاد تأكيداً بقوله (لا لشيءٍ غيره) [3] .

وخلاصة ما يريد ابن مضاء أن يقول أنّ العامل هو المتكلم وليست الألفاظ من أفعالٍ وغيرها . قال ابن مضاء ((وهذا قول المعتزلة)) ثم أراد أن يبيّن مذهبه ورأيه فى العامل فقال :[4] ((وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أعماله الاختيارية . وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضنا فباطلٌ عقلاً وشرعاً ، لا يقول لابه أحدٌ من العقلاء ، لمعانٍ يطول بذكرها ما القصد إيجازه))

وأنا ألخص هذه المعانى التى رآها ابن مضاء فى العامل ،وهى :

١- أن شرط الفاعل -أى العامل -أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب إلا بعدم العامل ، فلا ينصب (زيدٌ) بعد إنّ فى قولنا (إنّ زيداً) إلا بعدم إنّ .

٢- الفاعل -عند القائلين به- إما أن يفعل بإرادةٍ كالحيوان [6] ، وإما بطبع كما تحرق النار ويبرّد الماء.

---

[5] الكتاب ١٣/١

[1] الرد على النحاة ص ٧٠

[1] المصدر السابق نفس الصفحة

[3] الخصائص ١٠٩/١، ١١٠

[4] الرد على النحاة ص ٧٠

[1] المصدر السابق ص ٧١

٦ و لم يشأ أن يقول كالإنسان ليؤيد مذهبه

٣- العوامل اللفظية والمعنوية لم يقل بعملها عاقل لأنَها لا تفعل بإرادة ولابطبع .

مما سبق تبّين لنا أنّ ابن مضاء كان يقول قولاً هو إلى الجدل ومسائل الكلام أقرب منه إلى علم النحو ، وحديث العلماء عن العامل ، يتضح ذلك من ألفاظ ابن مضاء وعباراته ((هذا مذهب أهل الحق " وامـا القول بان الالفاظ يحدث يعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً.(لاتفعل بإرادة ولا بطبع).

((والحقيقة أن المتكلم لايرفعُ ولاينصبنفسه ولا بحسب هواه وإنما يفعل ذلك بحسب القواعد ، ولعل الوقوف عند كون المتكلم هو العامل أكثر تعقيداً وبعداً عن الوضوح من العوامل بنوعيها اللفظى والمعنوى[1] .

لكن هل ثبت ابن جنى على رأيه هذا ؟ والذى يقول بأنّ العامل هو المتكلم ؟ إن ابن جنى لم يثبت على هذا الرأى بل قال بالعامل فى عدة مواضع من كتاب الخصائص ، قال ابن جنى(٢)

(ألاترى أنّك إذا قلت قام بكرٌ ، ورأيت بكراً ومررت ببكر ، فإنّك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل . وقوله :(٣) وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل) . وقوله (٤) (إن أصل عمل النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه فى ذلك الفعل)).

ويرى الدكتور خليل أحمد عمايرة أن ابن جنى - وغيره من العلماء - لم يقتنعوا بفكرة العامل لكنه لم يرفضه جملةً بل حاول أن يستبدل غيره به ، وهو نسبة العمل إلى الفاعل ، يقول عما يره ° ((من الواضح أنّ فكرة العامل كانت قد استقرت فى أذهان العلماء القدماء وشغلت حيزاً كبيراً من اهتمامهم ، فعلى الرغم من أنّ قسماً منهم لم يقتنعوا به ، إلا أنهم لم يرفضوه جملة ، بل حاولوا أنّ يستبدلوا غيره به ، وكان ابن

---

[1] النحو والصرف للدكتور مصطفى خطل ص ٢٩ .

(٢) الخصائص ٣٧/١ . (٣) الخصائص ٣٩١/٢

(٤) الخصائص ١٠٣/١

(٥) العامل النحوى ص ٦٧ .

جنى واحداً من هؤلاء ، يرفض ابن جنى فكرة العامل كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده على منهجه ، ولكنه لم ينكر وجود عاملٍ فى النحو هو المتكلم)).

فإذا تركنا ابن مضاء وابن جنى وانتقلنا انتقالةً سريعةً إلى العصر الحديث وجدنا لدعوة ابن مضاء -فى إلغاء العامل -أنصاراً وأتباعاً . يأتى على رأس هؤلاء ابراهيم مصطفى وتمّام حسان ،

أمّا إبراهيم مصطفى فقد ألّف كتاباً سمّاه : إحياء النحو .ناقش إبراهيم مصطفى فى (إحيائه) -من بين الموضوعات التى تناولها -(نظرية العامل)وارتباطها بالإعراب وأنّ النحاة قصروا مفهوم النحو على الإعراب .

قال إبراهيم مصطفى :[1] ((أساسُ كلّ بحثهم فيه ((أنّ الإعراب أثرٌ يجلبه العامل))[2] ، فكل حركةٍ من حركاته ، وكل علامة من علاماته ،إنما تجىء تبعاً لعامل فى الجملة -إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً ، فهو مقدّرٌ ملحوظ -ويطيلون فى شرح العامل وشرطه ووجه عمله ، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هى النحو كله)) ثم قال بعد ذلك : [3] ((أليس النحو هو الإعراب ، والإعراب أثر العامل ؟ فلم يبق إذاً إلا أن يتبع هذه العوامل ، يستقرئها ويبين مواضع عملها ، وشرط هذا العمل ، فذلك كل النحو)) .

وأىّ ضيرٍ أن يكون النحو هو الإعراب ؟ إذا كان الإعراب فى معناه اللغوى هو التبين والإفصاح ؟ قال الجوهرى فى مادة (عرب) :[4] ((أعرب كلامه إذا لم يلحن فى الإعراب وأعرب بحجته ، أى أفصح بها و لم يتق أحداً ، قال الكميت :

وجدنا لكم[5] فى آل حاميم[6] آية *** تأوّلها منا تقىّ ومعرب .

يعنى المفصح بالتفصيل والساكت بالتقية . وفى الحديث :((الثيب تعرب عن نفسها))[7] أى تفصح)).

---

[1] إحياء النحو ص ٢٢

[2] قال ابن هشام فى أوضح المسالك ٣٩/١ :.((الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة)) .

[3] إحياء النحو ص ٢٢

[4] الصحاح ١٧٩/١

[5] يعنى بهم آل البيت .

[6] يعنى بآل حاميم السور التى بدأت ب(حم) وعددها سبعة سور .والآية التى يعنيها قوله تعالى ((قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى))من الآية ٢٣من سورة الشورى

[7] رواه (الإمام) أحمد وابن ماجه عن عميرة الكندى

وفى المصباح المنير للفيومى مادة (عرب)

((وأعربت الشى وأعربت عنه وعربّته بالتثقيل وعربّت عنه كلها بمعنى التبين والإيضاح)). وقال الفراء : أعربت عنه أجود من عربته وأعربته ، والأيم تعرب عن نفسها أى تبيّن))[7] .

الإعراب فى إصطلاح النحويين :

ألم يقل النحاة إنه الإبانة عن المعانى ؟ قال ابن يعيش فى تعريف الإعراب :[1] ((هو الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها)) .

عرض إبراهيم مصطفى نظرية العامل أو ما أصطلح هو على تسميته ب(فلسفة العامل)، ((ودونوا للعامل شروطاً وأحكاماً هى عندهم فلسفة العامل وسر العربية)) [2] .

عرض هذه النظرية عرض الرافض لها .عرض أصول هذه النظرية فى خمس عشرة نقطة تكاد تكون شاملة لابواب النحو كله . وأذكر منها بعضاً :[3]

١- كل علامة من علامات الإعراب فهى أثرٌ لعامل مذكوراً أو مقدراً .

٢- لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فاذا وجد ما ظاهرة انه سلّط عاملان على معمول ، جعلوا لأحد العاملين التأثير فى اللفظ وللآخر التأثير فى الموضع ، كما فى (بحسبك هذا و(وربّ رجل لا يحمل قلب رجل)) فلربّ والباء العمل فى اللفظ والكلمتان بعدهما معروفتان محلاً بالابتداء)) .

٣- والأصل فى العمل للأفعال ، وهى تعمل فى الأسماء فقط فترفعها وتنصبها ، ولكنها لا تجر ، ولا ترفع إلا اسماً واحداً وتنصب أسماً أو أكثر ولكنها لا تجر ولا ترفع إلا إسماً واحداً ، وتنصب إسماً أو أكثر وتعمل الرفع والنصب معاً))

٤-((يكون الاسم عاملاً -ويحمل فى ذلك على الفعل ، فيجب أن يتحقق له شبه بالفعل بقربه منه ويؤهله لحكمه ، كما ترى فى اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر .

---

[7] ص ١٥٢

[1] شرح المفصل ٧٢/١

[2] إحياء النحو ٢٣

[3] انظر عرضه لأصول نظرية العامل صفحات ٢٤،٢٥،٢٦،٢٧،٢٨

٥-يعمل الحرف في موضع عملاً وفي غيره عملاً آخر مثل (لا) تحمل على (ليس) فتعمل عملها(وعلى أن تعمل عملها)،وعلى إنّ ((فتكون مثلها)) .

٦-((قد يعترض العامل ما يلغي عملَه أو يكفُّه عنه ...))

٧-((كل جماعة من العوامل تشابهت في العمل تكوّن أسرة واحدة ، كباب إنّ، وباب كان ،وتكون أداة من هذه الأدوات أوسع عملاً فتسمى ((أمّ الباب))...))

إنّ النحاةَ وضعوا أصول نظرية العامل بعد إستقراءٍ للغة ولم يقولو بالعامل -في كل أبواب النحو - تحكمّاً بل نظروا في اللغة فهداهم الله إلى أصول هذه النظرية،لذا عرض إبراهيم مصطفى أصول نظرية العامل كما جاءت عند النحاة الأقدمين لكنه لم يستطع أن يوجّه نقداً مباشراً لكل فكرة عرضها من أقوالهم ، بل جاء نقده بعد ذلك في نقاط عامة تتصل بفلسفة العامل .

ألخّص ما وجهه إبراهيم مصطفى من نقدٍ لمذهب النحاة في نظرية العامل في النقاط التالية :[1]

١- اضطر النحاةُ إلى التقدير في البحث عن العامل .

٢- لهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاةُ حكم النحو وكثّروا من أوجه النحو ومن احتماله لأنواع من الإعراب يقدرون العامل رافعاً فيرفعون ، ويقدرونه ناصباً فينصبون .

٣-إن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة ، من ذلك قولهم في باب المفعول معه : إنّ مثل : كيف أنت وأخوك ، يجوز فيه النصب على المفعولية ، والرفع على العطف . ((والحقيقة أنّ لكل من التركيبين معنىً لا يغني عن الآخر .تقول : كيف أنت وأخوك أي كيف أنت ؟ وكيف أخوك ؟ فاذا قلت كيف أنت وأخاك ؟ فإنما تسال عن صلة ما بينهما))[2]

٤- كثر خلاف النحويين حول العامل في كل باب كعامل النصب في المفعول وعامل النصب في المفعول معه.

---

[1] انظر إحياء النحو ص ٣٤-٤٠

[2] إحياء النحو ص ٣٨

٥-إن نظريةَ العاملِ قاصرةٌ لم تف بكل حاجاتهم فى الإعراب لأنهم بعد ما شرطوا أن يكون العامل متكلماً به أو مقدراً فى الكلام ، اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوى .

((ويبدو من النظر إلى آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى أنّه شعر بأنّ نظرية العامل جعلت النحو آلياً بعيداً عن المعنى الذى هو الأهم والأولى وإليه يجب أن يتّجه البحثُ اللغوىُّ ، وهو يدعو إلى رفع هذه الآلية عن النحو لأنها تحجّر النحو ، وليس لها فائدة غير التعقيد والبعد عما هو أهم ولكنه - وابن مضاء قبله والنحاة والمحدثين من بعده - حاولوا هدم نظرية العوامل ، أو حاولوا هدم كل ما يتصل بالنحو القديم ومناهجه ونظرياته دون أن يرونا تصوراً للنحو الذى يريدون))[1]

يرى إبراهيم مصطفى أنّ الحركات من ضمةٍ وفتحةٍ وكسرةٍ ليست دوالٍ على معانٍ [2] فالضمة ليس علامة أو دالة على الرفع بل علم الإسناد ، والكسرة ليست علامة بل علم الإضافة ((أمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شىء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهى بمثابة السكون فى لغة العامة))[3] وهو ينفى دلالة الحركات على معانٍ يريد أن ينفى العامل ، وهذا ما صرّح به فى قوله :((فالإعراب الضمة و الكسرة ، وليستا بقية من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدلّ بهما على معنىً فى تأليف الجملة ونظم الكلام)) .

وليت شعرى كيف يتأتّى لنا أن نضع هذه الحركات على أواخر الكلمات إذا قلنا بعدم دلالتها على معانٍ وبعبارة أخرى كيف نضع الحركات على أواخر الكلمات إذا أغفلنا أثر العامل ودوره فى ذلك ؟ هل نضع الحركات اعتباطاً أم لعوامل سبقتها ؟ إننى لا أتصوّر أبداً كيف يتأتّى لنا النطقُ أصلاً إذا ارتضينا ما قاله إبراهيم مصطفى بأن العامل هو المتكلم وأنّ المتكلمَ هو الذى يُحدِثُ الرفعَ والنصبَ والإضافة .

أما الدكتور تمّام حسان فأناقشه من زاويتين :

الأولى :

---

[1] النحو والصرف للدكتور مصطفى خطل ص ٢٩

[2] انظر ص ٤٩ ، ٥٠ من إحياء النحو

[3] المصدر السابق ص ٥٠

ما جاء به من فكرة جديدة –غريبة جداً– لتفسير العلاقات السياقية والكشف عن هذه العلاقات هو الغاية من الإعراب ، قال تمّام :((والكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب)) [٤] .

ويسمى هذه العلاقات السياقية النظام النحوى للغة العربية الفصحى وهى تبنى على أُسس [٥] يراها تمام حسان كعلاقات الإسناد والتخصيص ويقدمه علم الصوتيات وعلم الصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية .

وانظر إلى القرائن التى يرى تمّام أنّه بوساطتها يمكن إعراب جملة ": ضرب زيدٌ عمراً ." [١] .

الزاوية الثانية : هو ما قرره الدكتورة تمّام حسان وهو تسمية العمل والعامل النحوى بالخرافة ، قال :[٢] ((وفى رأيى –كما فى رأى عبد القاهر على أقوى احتمال– أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى وأنّ فهم التعليق على وجهة كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية)) .

ثم يعلل لم كان التعليق بهذه الأهمية والمنزلة يقول [٣] ((لأنّ التعليق يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية)).

ويلخص مفهوم التعليق فى العبارة التالية ((فالتعليق إذاً هو الإطار الضرورى للتحليل النحوى أو كما يسميه النحاة ((الإعراب)) .

إنّ الإعراب –بمفهوم النحاة لا بمفهوم الدكتور تمّام –هوالذى فهّمنا النحاة بواسطته اللغة وعن طريقه فُهِمَ كتابُ اللهِ وبه فُهمت السنةُ المطهرةُ وبالإعراب والعامل استطاع الأقدمون أن يفهموا التراثَ وما فيه من أسرارٍ عبرَ مئاتِ السنين .

---

[٤] اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨١

[٥] انظر هذه الأسس ص ١٧١ من المصدر السابق

[١] انظر إعراب هذه الجملة ص ١٨١ لترى اى جهدٍ وأىّ مشقة سيتكبدها النحوىّ ليعرب الجملة بل ليفهم الطريقة التى بها تعرب .
وأى عناءٍ يبذل للقضاء على نظرية العامل .

[٢] المصدر السابق ص ١٨٩

[٣] اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩

ولم يفهم عبد القاهر التعليق بالمفهوم الذى يراه تمّام . إن عبد القاهر الجرجانى يتناول الحديث عن النحو ومكانته وأهميته ، فى منظوم الكلام ومنثوره وأنه لابد من معرفة أصوله التى جاء بها العلماء وإعرابه وعوامله .

ومن ذلك ما ذكره فى زهد الناس عن النحو قال : [٤] أما زهدهم فى النحو واحتقاركم له وتهاونهم به فصنيعهم فى ذلك من صنيعهم فى الذى تقدم [٦] ، وأشبه بأن يكون صداً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، حتى يكون الإعراب هو الذى يفتحها ، وأنّ الأعراض كامنة فيها حتىيكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذى لا يتبّين نقصان كلامٍ ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه)) إنّ عبد القاهر قد تناول النحو)زأبان أهميته وفضله – فيما علمت –فى ستة فصول من كتابه :(دلائل الإعجاز).فى واحد من هذه الفصول تناول موضوع (النظم) ومفهوم (التعليق) وهو من المصطلحات التى ركّز عليها وهو من المصطلحات التى ركز عليها تمّام – قال عبد القاهر :[١] ((فصل منه فى أنّ النظم متوقف على التركيب النحوى)).

تحت هذه العنوان يقول عبد القاهر ((وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه شك فى أنّ لا نظم إلا فى الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى ببعضها على بعضٍ ويجعل هذه بسبب من تلك ، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحدٍ من الناس ، وإذا كان كذلك فبنا أنّ ننظر الى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله ، وإذا نظرنا فى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد الى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثانى صفة الأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه ...))

---

٤ .دلائل الإعجاز ص ٢٣

٦هوذم الشعر وتهجينه والحط مما فيه من بلاغة وما يختص به من أدب وحكمة لمجرد أن الله تعالى ذم الشعراء فى القرآن دون نظر فى موضع الإستثناء فى الآيات .

[١] دلائل الاعجاز ص ٤٤

والذى فهمته من هذا النص أن عبد القاهر يؤمن بأن الألفاظ -مجردة -لا معنى لها إلا أن يرتبط اللفظ بالمعنى ، وأن المعنى هو الغاية التى يسعى إليها . ولكن ليس فى عباراته ما يغضّ من شأن العامل والمعمول بل فى عباراته هذا المعنى وهو قوله:((وتجعل هذه بسببٍ من تلك)) . وقوله :((واذا نظرنا فى ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد الى اسم فتجعله فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً)).

وخلاصة ما قاله فى الفصل السابق ((أن اللفظ تبع للمعنى فى النظم وأن الكلم تترتب فى النطق ، بسبب ترتيب معانيها فى النفس ،وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروفٍ لما وقع فى ضمير ولا هجس فى خاطر أن يجب فيها ترتيبٌ ونظم [1])) والحقيقة التى يذكرها عبد القاهر مراراً هو أن قيمة النظم تكمن فى معانى النحو ، قال : [2] ((واعلم ان ليس للنظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها)) .

وفى قوله : [3] ((هذا هو السبيل فلست بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطئاً إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الإسم إلا وهو معنى ٌ من معانى النحو قد اصيب به موضعه ووضع فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه)) .

إن عبد القاهر كان يعلى قدر علم النحو ويحترم قواعده التى وضعها الأقدمون ، بل كان يقول بالعوامل والمعمولات ، ومما يؤكد هذا ما قاله فى ((دلائل الاعجاز) أيضاً -((ومما ينبغى أن يعلمه الإنسانُ ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعانى الكلم أفراداً وبجردة من معانى النحو ، فلا يقوم فى وهم ولا يصح فى عقل أن يتفكر متفكر فى معنى فعلٍ من غير أن يريد إعماله فى إسمٍ ولا أن يتفكر فى معنى إسم من غير أن يريد إعمال إسم فيه ، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً [4])) .

---

[1] دلائل الإعجاز ص ٤٥

[2] المصدر السابق ص ٦٤

[3] المصدر السابق ص ٦٥ وانظر ايضاً ص ٢٨٢

[4] ص ٣١٤

ثم يختم عبد القاهر قوله فى نظرية (النظم) وأنّ مدارها على معانى النحو وأبوابه وفصوله ، يختم ذلك بقوله :[٥] ((إنا لو بقينا الدهر الأطول نصعّد ونصوّب ونبحث وننقّب ، نبتغى كلمةً قد اتصلت بصاحبة لها ، ولفظة قد انتظمت مع أختها ، من غير أن نتوخى فيما بينهما معنىً من معانى النحو ، طلبنا ممتنعاً وثنينا مطايا الفكر ظلّعاً[٦]))

ولا أجد ماأختم به هذا الحديث عن العامل خيراً من محاولة عباس حسن فى تفسير (العامل)من قوله فى النحو الوافى :[٧] ((كثر الكلام على العامل قديماً وحديثاً وعلى ما له من أثرٍ سيءٍ فى النحو العربى وفى الأساليب وصياغتها وفهمها .ولم نر بين المتكلمين من راعى جانب.الإعتدال والإنصاف . وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أمران :

أولهما : أنّ النحاة نسبوا العمل إليه ،فجعلوه هو الذى يرفع ، أو ينصب أو يجر ، أو يجزم ، مع أنه قد يخفى المعنى أو يعقّده . وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئاً ،وإنما الذى يعمل هو المتكلم .

ثانيهما : أنّ النحاة قصروا العمل عليه .بحثوا عنه فى بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه ، فاضطروا أنّ يقدروه ، ويفترضوا وجوده ، ويتكلفوا ، ويتعسفوا . والحق أنّ النحاة أبرياء مما أتهموا به ، بل أذكياء بارعون فيما قرروه بشأن :((نظرية العاملة فقد قامت على أساسٍ يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها وتيسير استعمالها)) .

وألخص ما قاله عباس حسن فى شرح المثال الذى ساقه لإيضاح ما تقدم والمثال هو : أكرمَ محمودٌ الضيفَ .يُنسبُ الى محمودٍ أنه فعلَ الكرمَ ، فبدل من هذه العبارة وضعنا فى آخرِ كلمةِ محمودٍ رمزاً يدل عليه هى مصطلح النحاة : الضمة .

ولكن كيف عرفنا أنّ محموداً فعل شيئاً ، أى فاعل ؟ عرفنا ذلك من كلمة قبله : هى أكرم ويسميها النحاة (فعلاً) ،فوجود الفعل دالٌّ على وجود الفاعل ورمزنا ل : (محمود) بضمة تدل على الفاعلية . وعلى هذا يكون الفعل هو السبب فى الإهتداء أولاً إلى الفاعل ثم الى وضع الرمز الصغير الضمة) فى آخره ليكون إعلاناً على أنه الفاعل ،

---

[٥] دلائل الإعجاز ص ٣٢٢

[٦] جمع ظالع وهو الذى يغمز فى مشيته ، والظَّلَع دون العرج

[٧] ١/٤٥/٤٦(انظر الهامش)